

**مرسوم رقم ( ١٧ ) لسنة ٢٠١٢**  
**بالتصديق على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني**  
**بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية أوروغواي**

---

**نحن حمد بن خليفة آل ثاني**      **أمير دولة قطر ،**

بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الثاني من شهر محرم عام ١٤٣٣ هجرية ، الموافق  
للسابع والعشرين من شهر نوفمبر عام ٢٠١١ ميلادية ،  
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،  
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

**رسمنا بما هو آت :**

**مادة (١)**

صُودق على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة  
دولة قطر وحكومة جمهورية أوروغواي ، الموقعه بمدينة مونتيفيديو بتاريخ  
٢٠١٠/٨/١٧ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة  
(٦٨) من الدستور .

## مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

**حمد بن خليفة آل ثاني**  
**أمير دولة قطر**

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٦ / ٤ / ١٤٣٣هـ  
الموافق: ٢٨ / ٢ / ٢٠١٢م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## اتفاقية

للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني

بين حكومة دولة قطر

وحكومة جمهورية أوروغواي

إن حكومة دولة قطر ،  
وحكومة جمهورية أوروغواي ،  
المشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفان المتعاقدان " .  
رغبة منهما في توسيع وتقوية العلاقات بين البلدين في مجالات التعاون الاقتصادي  
والتجاري والفني للمنافع المتبادلة للطرفين المتعاقدين،  
قد اتفقتا على ما يلي:-

### مادة ( 1 )

يتعاون الطرفان المتعاقدان فيما بينهما وفقا لقوانينهما وأنظمتها المعنية على أساس  
المساواة والصداقة والمنافع المتبادلة، في المجالات الاقتصادية والتجارية الفنية، وتشمل  
الصناعة، والتعدين، والطاقة، والزراعة، والاتصالات، والمواصلات، والتشييد، والعمل  
والسياحة.

### مادة ( 2 )

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتسهيل تصدير واستيراد منتجاتهما الصناعية  
والزراعية، والخدمات وكذا المواد الخام، فيما عدا تلك التي تحظرها القوانين والأنظمة  
الخاصة بهما.

### مادة ( 3 )

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتسهيل نقل البضائع المتبادلة وشروط الخدمات بين  
البلدين بواسطة جميع وسائل النقل التابعة لكل منهما كلما وأينما أمكن ذلك.

#### مادة ( 4 )

تكون طريقة الدفع والعملية المستخدمة للمعاملات المبرمة بين الأشخاص الطبيعيين والقانونيين للطرفين المتعاقدين ضمن إطار هذه الاتفاقية، بتشجيع استخدام أي طريقة دفع دولية وبعملة قابلة للاستخدام بحرية يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية.

#### مادة ( 5 )

يعمل كل طرف متعاقد على:

- (1) تشجيع وتسهيل مشاركة رجال الأعمال، وممثلي غرف التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات المماثلة وكذلك المسؤولين الحكوميين في الأسواق و المعارض الدولية التي تقام على إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
- (2) السماح للطرف المتعاقد الآخر بتنظيم الأسواق والمعارض في بلديهما ويقدم كل منهما للآخر ، إن أمكن، جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة لتحقيق أهدافها في إطار قوانينهما وأنظمتها الخاصة المعمول بها.
- (3) تعفى من الرسوم الجمركية أو أي رسوم مالية أخرى، وفقا لقوانينهما وأنظمتها الخاصة المطبقة، المواد التالية المستوردة لإقليم الطرف المتعاقد الآخر غير المخصصة للبيع:
  - أ) البضائع والمواد الخاصة بالأسواق والمعارض المؤقتة والتي يجب إعادتها إلى بلدها الأصلي بعد الحدث.
  - ب) عينات السلع التي تستخدم للغرض المذكور أعلاه، وليست لها قيمة تجارية.

#### مادة ( 6 )

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تشجيع التعاون وتبادل الزيارات بين ممثلي غرف التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات المماثلة وكذلك بين رجال الأعمال في البلدين.

#### مادة ( 7 )

يشجع كل طرف متعاقد:

- (1) التعاون بين مؤسساتهما الحكومية والخاصة والوكالات ذات النفع العام العاملة في الأنشطة الفنية ،على قيامها بالمشروعات الفنية والاقتصادية المشتركة، وكذلك تبادل زيارات الوفود المشاركة في مختلف التخصصات الفنية لتقديم المساعدة والدعم المطلوبين.
- (2) تسهيل مشاركة مواطنيهم في برامج التدريب والتأهيل المتعلقة بالمجالات الفنية والاقتصادية ، وتنسيق الجهود والمبادرات في مجال البحوث والتنمية بالإضافة إلى الدراسات المتعلقة بها.

#### مادة ( 8 )

لضمان حسن التطبيق الفعال لأحكام هذه الاتفاقية، ولحل المشاكل التي قد تنشأ أثناء تنفيذها، اتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني، تجتمع دورياً بالتناوب في إقليم البلدين بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين. وتكون مهامها ما يلي:

- (1) اقتراح الإجراءات بتسهيل تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية،
- (2) دراسة الإمكانيات المطلوبة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين،
- (3) توسيع وتشجيع العلاقة التجارية وبذل الجهود لإزالة المعوقات المتعلقة بالتعاون التجاري والاقتصادي،
- (4) الاتفاق على حل المشاكل الناشئة عن تفسير وتنفيذ هذه الاتفاقية بشكل ودي،
- (5) الاتفاق على وضع الاقتراحات، إذا كان لازماً، بشأن تعديل هذه أحكام هذه الاتفاقية وذلك سعياً إلى توسيع نطاق العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين.

#### مادة ( 9 )

يوافق الطرفان المتعاقدان على اتخاذ جميع الوسائل الممكنة لتسوية الخلافات التي قد تنشأ عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية من خلال المشاورات والمفاوضات الودية.

#### مادة ( 10 )

لا تؤثر هذه الاتفاقية على الاتفاقيات الأخرى المبرمة أو التي ستبرم من قبل أي من الطرفين المتعاقدين مع دولة أخرى.

#### مادة ( 11 )

يجوز إدخال أي إضافات أو تعديلات على هذه الاتفاقية بالموافقة المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين، على أن تكون تلك الإضافات والتعديلات في شكل اتفاقية منفصلة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، وتصبح نافذة المفعول طبقاً لأحكام المادة (12) من هذه الاتفاقية.

#### مادة ( 12 )

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ آخر إخطار يفيد التصديق عليها. وتظل سارية المفعول لفترة أولية مدتها خمس سنوات، ومن بعدها تستمر نافذة لفترة غير محدودة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة، قبل ستة أشهر على الأقل، برغبته في إنهائها.

وفي حال إنهاء هذه الاتفاقية، تظل جميع الالتزامات والتعهدات التي نشأت عنها أو عن أي تعامل تم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول وملزمة إلى حين إنهاء تلك الالتزامات والتعهدات المتفق عليها من قبل الأطراف المعنية.

وإشهادا على ما تقدم قام المفوضان أدناه من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.  
حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة مونتيفيديو بتاريخ 1431/9/ هجرية ،  
الموافق 2010 /8/17 ميلادية، من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية والاسبانية  
والإنجليزية، ولكل منها ذات الحجية. وعند الاختلاف في التفسير يرجح النص المحرر  
باللغة الإنجليزية .

عن حكومة جمهورية أوروغواي

عن حكومة دولة قطر

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**AGREEMENT  
ON ECONOMIC, COMMERCIAL AND TECHNICAL COOPERATION  
BETWEEN  
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR AND THE  
GOVERNMENT OF THE ORIENTAL REPUBLIC OF URUGUAY**

The Government of the State of Qatar and the Government of the Oriental Republic of Uruguay hereinafter referred to as "The Contracting Parties",

Desiring to expand and strengthen relationship between the two countries in the areas of economic, commercial and technical cooperation for the mutual benefits of the Contracting Parties;

The Contracting Parties have agreed as the followings:

**ARTICLE 1**

The Contracting Parties shall cooperate with each other in accordance with their respective laws and regulations, on the basis of equality, friendship and mutual benefits, in the economic, commercial and technical fields, including industry, mining, energy, agriculture, communications, transport, construction, labor and tourism .

**ARTICLE 2**

The Contracting Parties shall promote and facilitate export and import of their industrial and agricultural products, services, as well as raw materials excluding those prohibited by their respective laws and regulations.

### ARTICLE 3

The Contracting Parties shall encourage and facilitate the transport of mutual goods and provision of services between the two Countries via all means belonged to each of them whenever and wherever possible.

### ARTICLE 4

Method of payment and currency used for transactions concluded between natural and legal persons of the Contracting Parties within the framework of this Agreement shall encourage the utilization of any international method of payment and freely usable currencies to be agreed upon between the parties concerned.

### ARTICLE 5

Each Contracting Party shall:

- (1) Encourage and facilitate the participation of the businessmen, and representatives of the Chamber of Commerce and Industry and other similar institutions as well as government officials in international fairs and exhibitions which are held in the territory of the other Contracting Party.
- (2) Permit the other Contracting Party to organize fairs and exhibitions in each country and provide each others with all necessary facilities and assistance if possible to achieve its objectives within the framework of their respective laws and regulations.
- (3) Exempt , subjected to their respective laws and regulations in force, from customs duty or any other fiscal charges for the following items importing in the territory of the Contracting Party which are not intended for sales, namely:
  - a. Goods and materials for temporary fairs and exhibition which must be returned to the country of origin after the event.
  - b. Samples of merchandise used for the above mentioned event with no commercial value.

### ARTICLE 6

Each Contracting Party shall encourage cooperation and exchange of visits between the representatives of the Chamber of Commerce and



Industry and other similar institutions as well as between businessmen in both countries.

#### ARTICLE 7

Each Contracting Party shall:

- (1) Encourage cooperation between their governmental and the private institutions and agencies of public interests engaged in technical activities, to set up joint technical and economic projects, as well as exchange of delegates engaging in different technical disciplines to provide required assistance and support.
- (2) Encourage and facilitate their respective citizens to participate in training and orientation programs relating to the technical and economic fields and coordinate efforts and initiatives in research and development as well as related studies of these domains.

#### ARTICLE 8

For the effective implementation of this Agreement, and to settle problem which may arise during its execution, the Contracting Parties agree to establish a Joint Commission on Economic, Commercial and Technical Cooperation to meet alternatively on periodic basis, as agreed by both parties, in the territory of the two countries following a request from either party to:

- (1) Propose procedures to facilitate the execution of this Agreement,
- (2) Study possibilities required to enhance the Economic, Commercial and Technical Cooperation between the two countries,
- (3) Expand and promote commercial relationship and efforts to eliminate obstacles related to trade and economic cooperation,
- (4) Agree to amicably solve problems arising from the interpretation and execution of this Agreement,
- (5) Agree to suggest any proposals, if necessary, concerning the amendment of this Agreement in pursuing of expanding the scope of commercial and economic relationship between the two countries.

#### ARTICLE 9

The Contracting Parties hereby agree to undertake all possible means to settle the differences that may arise in relation to the implementation of this Agreement through amicable consultations and negotiations.

## ARTICLE 10

This Agreement shall not take prejudice the other agreements already concluded or will be concluded by either Party or / and with other third party.

## ARTICLE 11

Any supplementary and amendments to this Agreement shall be made based on mutual consent of the Contracting Parties. Such supplementary and amendments shall be made in the form of separate instruments and will be considered as an integral part of this Agreement, and shall enter into force in accordance with the provisions of Article 12 of this Agreement.

## ARTICLE 12

This Agreement will enter into force upon the date of last notification of its ratification. It shall remain valid for an initial period of five years and thereafter continue in force indefinitely unless either Party notifies the other Party in writing of its intention to terminate it, at least six months prior to the date of the said termination.

In the event of termination of this agreement, all the undertakings and obligations arising thereof from any dealings concluded in accordance with the provisions of this Agreement shall remain valid and binding until its final effects agreed upon by the concerned Parties.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in duplicate copy at Montevideo, on the 17<sup>th</sup> day of August, 2010, each in the Arabic, Spanish and English language. All texts are equally authentic. In case of divergent in interpretation, English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF  
THE STATE OF QATAR

FOR THE GOVERNMENT OF THE  
ORIENTAL REPUBLIC OR URUGUAY

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**ACUERDO**

**DE COOPERACION ECONOMICA, COMERCIAL y TECNICA  
ENTRE  
EL GOBIERNO DEL ESTADO DE QATAR  
Y  
EL GOBIERNO DE LA REPUBLICA ORIENTAL DEL URUGUAY**

El Gobierno del Estado de Qatar y el Gobierno de la República Oriental del Uruguay, en adelante "(las Partes Contratantes)";

Deseando ampliar y fortalecer las relaciones entre ambos países en las áreas de cooperación económica, comercial y técnica para el beneficio mutuo,

Han acordado lo siguiente:

**ARTICULO 1**

Las Partes Contratantes cooperarán entre sí de conformidad con sus respectivas leyes y reglamentaciones sobre la base de igualdad y mutuo beneficio, en las áreas económica, comercial y técnica, tales como industria, energía, agricultura, comunicaciones, transporte, construcción, mano de obra, turismo, entre otras.

**ARTICULO 2**

Las Partes Contratantes promoverán y facilitarán la exportación e importación de sus productos industriales y agrícolas, así como materia prima con excepción de aquellas prohibidas por sus leyes y reglamentaciones relativas a importación y exportación.

**ARTICULO 3**

Las Partes Contratantes estimularán y facilitarán el transporte de productos recíprocos entre sí mediante los medios de transporte propios siempre que resulte posible.

**ARTICULO 4**

Los pagos por concepto de las transacciones concluidas entre personas físicas y

jurídicas dentro del marco del presente Acuerdo se realizarán en la moneda de libre uso a ser acordada entre las partes intervinientes.

#### **ARTICULO 5**

Cada Parte Contratante:

1) estimulará y facilitará la participación de comerciantes, representantes de la Cámara de Comercio e Industria e instituciones similares en ferias y exhibiciones internacionales a ser realizadas en el territorio de la otra Parte Contratante.

2) permitirá a la otra Parte Contratante organizar ferias y exhibiciones en cada país y proporcionar a la otra las facilidades y asistencia necesarias para la realización de las mismas, dentro del marco de sus respectivas leyes y reglamentaciones.

3) exonerará, de conformidad con sus leyes, normas y reglamentaciones vigentes, de tarifas aduaneras u otras cargas fiscales a los siguientes artículos que tengan como origen el país de la otra parte y cuyo destino no sea la venta, a saber:

a) bienes y materiales para ferias y exhibiciones temporarias que deben ser devueltos al país de origen.

b) muestras de mercadería, las que solamente se utilizarán como muestras, y no tendrán valor comercial.

#### **ARTICULO 6**

Cada Parte Contratante estimulará la cooperación e intercambio de visitas entre los representantes de la Cámara de Comercio e Industria e instituciones similares así como entre comerciantes de ambos países.

#### **ARTICULO 7**

Cada Parte Contratante:

1) estimulará la cooperación entre su propio gobierno y las instituciones privadas y agencias de interés público relacionadas con actividades técnicas en la creación de proyectos económicos y técnicos conjuntos, así como el intercambio de delegados vinculados a diferentes disciplinas técnicas a los efectos de proporcionar la asistencia y apoyo requeridos.

2) estimulará y facilitará a sus propios ciudadanos la participación en programas de capacitación y orientación relacionados con las áreas técnica y económica y coordinará esfuerzos en el campo de la investigación y estudios afines.

#### **ARTICULO 8**

A los efectos de implementar en forma efectiva las disposiciones del presente Acuerdo y con el propósito de rectificar los problemas que puedan surgir durante su cumplimiento, las Partes Contratantes convienen en la creación de una Comisión Conjunta sobre Cooperación Económica, Comercial y Técnica, la que se reunirá

periódicamente en forma alternativa en los dos países cuando las partes lo soliciten con el fin de:

- 1) proponer procedimientos para facilitar el cumplimiento de las disposiciones del presente Acuerdo,
- 2) analizar las diversas formas requeridas para mejorar la Cooperación Económica, Comercial, Cultura, Agrícola e Industrial entre ambos países.
- 3) ampliar y promocionar el alcance del intercambio comercial y la eliminación de obstáculos,
- 4) acordar amistosamente la forma de resolver y solucionar problemas que puedan surgir de la interpretación y aplicación del presente Acuerdo,
- 5) determinar propuestas relacionadas con la modificación del presente Acuerdo a los efectos de ampliar los aspectos del intercambio comercial y desarrollo de las relaciones económicas entre ambos países.

#### **ARTICULO 9**

Las Partes Contratantes por el presente se comprometen a resolver las diferencias que puedan surgir en relación a la interpretación del presente Acuerdo mediante consultas y negociaciones amistosas.

#### **ARTICULO 10**

El presente Acuerdo no afectará los demás convenios celebrados o a ser celebrados por cualquiera de las Partes con otro estado.

#### **ARTICULO 11**

Mediante el mutuo consentimiento de las Partes, el presente Acuerdo podrá ser ampliado o modificado. Las ampliaciones o modificaciones se realizarán en documento separado, que se considerará parte integral del presente, y entrará en vigor de conformidad con las disposiciones del Artículo 12 del mismo.

#### **ARTICULO 12**

El presente Acuerdo entrará en vigor en la fecha de la última notificación de su ratificación. Seguirá vigente por un período inicial de cinco años, y a partir de entonces su validez será indefinida, a menos que cualquiera de las Partes notifique a la otra por escrito su intención de terminarlo con por lo menos seis meses de antelación a la fecha de tal terminación.

No obstante, en caso de terminación, todos los compromisos y obligaciones resultantes del mismo o de cualquier negociación concluida de conformidad con sus normas permanecerá vigente y será obligatoria para las partes.

En fe de lo cual, los suscritos debidamente autorizados a tales efectos por sus respectivos Gobiernos, han firmado el presente Acuerdo.

Hecho en ..... el día..... de.....de 2010, en dos ejemplares,  
cada uno en idiomas árabe, español, e inglés, cuyos textos serán igualmente  
auténticos y en caso de divergencias prevalecerá la versión en idioma inglés.

POR EL GOBIERNO DEL ESTADO  
DE QATAR

POR EL GOBIERNO DE LA REPUBLICA  
ORIENTAL DEL URUGUAY